الأمم المتحدة

A/C.2/58/SR.9

الجمعية العامة

الدورة الثامنة والخمسون

Distr.: General
24 March 2004
Arabic
Original: French

الوثائق الرسمية

اللجنة الثانية

محضر موجز للجلسة التاسعة

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الثلاثاء، ١٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣، الساعة ١٠/٠٠

الرئيس: السيدة كرونبرغ - موسبرغ (نائبة الرئيس) ..... (السويد)

المحتويات

البند ٩٣ من جدول الأعمال: التنمية المستدامة والتعاون الاقتصادي الدولي

هذا المحضر قابل للتصويب. ويجب إدراج التصويبات في نسخة من المحضر وإرسالها مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني **في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشره** إلى: Chief of the Official Records Editing Section, room DC2-0750, 2 United Nations Plaza.

وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة من اللجان على حدة.

03-55595 (A)

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٢٠.

البند ٩٣ من جدول الأعمال: التنمية المستدامة والتعاون الاقتصادي الدولي (A/58/94-S/2003/642، و A/58/131-S/2003/703

(أ) **دور المرأة في التنمية** (A/58/135)

(ب) **تنمية الموارد البشرية** (A/58/348)

(ج) **الهجرة الدولية والتنمية** (A/58/98)

١ - **السيدة هنان** (شعبة النهوض بالمرأة): قدمت تقرير الأمين العام المعنون ''تمكين المرأة وإدماج المنظورات الجنسانية في تعزيز النمو الاقتصادي والقضاء على الفقر والتنمية المستدامة'' (A/58/135)، وأكدت أن تنفيذ استنتاجات مؤتمرات ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة يمكن أن تساعد على تحقيق الأهداف الإنمائية وبناء الشراكة العالمية المشار إليها في إعلان الألفية، ولكن لا يمكن تحقيق ذلك ما لم ننكب على تمكين المرأة وتعزيز المساواة بين الجنسين. وبالفعل، كما أكدت ذلك الجمعية العامة في قرارها ١٨٨/٥٦، فإن المساواة بين الجنسين شرط أساسي لتحقيق التنمية المستدامة.

٢ - وتابعت قائلة إن المشاركين في مؤتمرات ومؤتمرات القمة التي عقدتها الأمم المتحدة خلال فترة السنوات العشر الماضية أكدوا الطابع الشامل لمسألة الفروق الجنسانية والصلة بينها والتنمية المستدامة، لا سيما التنمية الاقتصادية والقضاء على الفقر. وذكرت أن الأطراف المشاركة أخذت على عاتقها التزامات بالنهوض بالمرأة والمساواة بين الجنسين، غير أن ذلك لا يكفي لضمان إدماج هذا المنظور في التنمية.

٣ - ثم قالت إنه منذ أن بحثت الجمعية العامة مسألة دور المرأة في التنمية في عام ٢٠٠١، تم عقد مؤتمرين كبيرين هما: المؤتمر الدولي لتمويل التنمية (مونتيري) ومؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة (جوهانسبرغ). وأوضحت أن البحوث بشأن هذه المسألة أثبتت أن السياسات الاقتصادية التي لا تراعى فيها الفروق بين الجنسين من جهة وتمكين المرأة من جهة أخرى تؤدي إلى مفاقمة اللا مساواة بين الجنسين وإعاقة النمو الاقتصادي. وذكرت أن توافق آراء مونتيري يشجع على إدماج هذا المنظور مع مراعاة الفروق بين الجنسين في السياسات الإنمائية على جميع المستويات وفي جميع القطاعات. وأوضحت أن المبادرات السائرة في هذا الاتجاه أساسية حقا غير أنها لا تزيل العقبات التي تحول دون وصول المرأة إلى الموارد والأسواق. ولذلك، ولتشجيع الاستقلال الاقتصادي للمرأة فمن الضروري مراعاة الفروق بين الجنسين في الإصلاحات الزراعية في العديد من مناطق العالم وكذلك الشأن بالنسبة للسياسات والبرامج الدولية لا سيما السياسات والبرامج التي تنفذ في مجال التبادل والمعونة الإنمائية.

٤ - وواصلت قائلة إن خطة تنفيذ جوهانسبرغ أكدت أهمية المساواة بين الجنسين كأساس لتحقيق التنمية المستدامة، كما شددت على وجوب مراعاة الفروق بين الجنسين في المسائل المتعلقة بالأرض والائتمان والتكنولوجيا والإعلام وتقديم الخدمات. ومن ثمة ينبغي إدماج هذا المنظور في جميع الاستراتيجيات وخطط العمل على جميع المستويات. وذكرت أن سبب إعاقة التنمية المستدامة هو عدم تمكين المرأة من الوصول إلى الأراضي ووسائل الإنتاج في المناطق الريفية في العديد من مناطق العالم.

٥ - وتابعت قائلة إن الأمين العام أشار أيضا في تقريره (A/58/135) إلى المؤتمر العالمي المعني بمجتمع المعلومات مذكرا بأن تكنولوجيات المعلومات والاتصالات تقوم بدور أساسي لتحقيق النمو الاقتصادي والتنمية. وذكرت أن منظومة الأمم المتحدة لم تفعل الكثير بشأن الصلات بين المساواة بين

الجنسين وتكنولوجيا المعلومات. وذكرت أن لجنة وضع المرأة أكدت في الاستنتاجات المتفق عليها على مدى أهمية تكنولوجيا المعلومات في تحرير المرأة اقتصاديا وسياسيا واجتماعيا. وأكدت حرصها على أن تتناول الوثيقة الختامية لمؤتمر القمة العالمي المعني بمجتمع المعلومات بالفعل مسألة وصول المرأة لتكنولوجيا المعلومات.

٦ - وواصلت قائلة إن الأمين العام أشار في التقرير نفسه إلى ضرورة إدماج المنظورات الجنسانية في تنفيذ الالتزامات العالمية على الصعيد الوطني باستخدام أدوات تخطيط واتصال يراعى فيها دائما هذا الجانب. والحقيقة هي أن الاهتمام بالمنظورات الجنسانية يقتصر في كثير من الأحيان على قطاعات محددة. وعلاوة على ذلك، فإن نقص توافر البيانات بحسب نوع الجنس يشكل عائقا عاما في سبيل العمل بهذه الأدوات، وكذلك عدم مشاركة المرأة بالدرجة الكافية في المشاورات.

٧ - ثم قالت إن أعمال اللجنة الثانية يجب أن تتيح الفرصة لتعزيز الاهتمام بالمنظورات الجنسانية من أجل تحقيق النمو الاقتصادي، والقضاء على الفقر وتحقيق التنمية المستدامة. وأوضحت أن على اللجنة أن توصي بمراعاة المنظورات الجنسانية في الاستعراض الشامل الأول لتنفيذ إعلان الألفية وفي الحوار الرفيع المستوى الثاني بشأن تمويل التنمية.

٨ - **السيدة هيزر** (صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة): قالت إن مذكرة الأمين العام المعنونة ''أنشطة صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة'' (A/58/168) تتضمن بيانا بالصعوبات التي يواجهها الصندوق في عمله، كما تشير إلى أن إنجازات الصندوق في مجال المساواة بين الجنسين، وتهميش المرأة، عاملان أساسيان في تحقيق الأهداف الإنمائية الواردة في إعلان الألفية.

٩ - وواصلت قائلة إن صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة يجب أن يتوصل إلى مخرج من الصعوبات والمخاطر، مسترشدا في عمله ببرنامج عمل بيجين واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، وهما الوثيقتان اللتان تحددان للصندوق خطة عمل والتزامات طموحة يجب متابعتها وتنفيذها. وأوضحت أن هذه الالتزامات قد أعيد تأكيدها نظرا لأن المساواة بين الجنسين والنهوض بالمرأة أدرجا كهدفين من الأهداف الإنمائية في إعلان الألفية وأن الألفية تتضمن الاعتراف بأهمية المساواة بين الجنسين ليس فقط كهدف في حد ذاته بل من أجل تحقيق بقية الأهداف.

١٠ - وتابعت قائلة إن صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة يعمل مثل بقية هيئات الأمم المتحدة في ظروف ينعدم فيها الأمن ويزداد فيها العنف داخل البلدان وفيما بينها على حد سواء، وهو ما يشكل خطرا على تعددية الأطراف التي من المفروض أن يعززاها. ثم قالت إن العولمة تؤثر باستمرار في مصير ملايين الأفراد، متيحة إمكانيات جديدة للبعض وملقية بالرببة في قلوب البعض الآخر، لا سيما المرأة. وأوضحت أن كثرة الصراعات الإقليمية والوطنية أدت إلى مضاعفة أعداد اللاجئين والمشردين الذين غالبيتهم من النساء والأطفال. وفضلا عن ذلك، فإن المرأة تقع أيضا ضحية العنف وآثار الإيدز المدمرة. ونتيجة لهذا الوضع لا بد من بناء شراكات أكثر قوة وفعالية داخل منظومة الأمم المتحدة وخارجها.

١١ - وأوضحت قائلة إن فعالية صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة تتوقف على مدى قدرته على إنشاء وإدارة شراكات مختلفة مع المانحين والبلدان المستفيدة. وتابعت قائلة إن آليات التنسيق المشتركة بين البلدان، وإطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية ووثائق استراتيجية الحد من الفقر من الأدوات التي يمكن أن يعزز بها الصندوق شراكاته.

ولذلك فقد أصبح الصندوق يتعاون أكثر فأكثر مع شركائه من أجل تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

١٢ - ومضت قائلة إن الصندوق يعمل في ثلاثة مجالات يقوم فيها بتمويل أنشطة تحرير المرأة وينشر معلومات أساسية تتعلق بتيسير إدماج مسألة وضع المرأة في أعمال هيئات الأمم المتحدة. وبالفعل، فإن توفر معلومات موثوقة مصنفة حسب نوع الجنس شرط لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. ومن هذا المنظور، يدعم صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة المبادرات الرامية إلى تحسين الطريقة التي تحلل بها التعدادات السكانية النشاط الاقتصادي للمرأة.

١٣ - واستطردت قائلة إن عمل صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة في مجال تعزيز أمن المرأة وحقوقها الاقتصادية هام بقدر ما يتعلق الأمر بمساعدة منظومة الأمم المتحدة على تحقيق هدف الحد من الفقر المدقع والجوع. واستدركت قائلة إنه لا يمكن القضاء على الفقر المدقع ما لم يتم القضاء على أسبابه. وأوضحت أن فقر المرأة هو من العوامل المتسببة في ازدياد الفقر. ثم قالت إن الصندوق يؤيد العمل الرامي إلى إدماج المنظورات الجنسانية في أطر الاقتصاد الكلي وتعزيز القدرات الوطنية على إدارة العولمة والتحول الاقتصادي بطريقة تساعد على تحسين وضع المرأة الفقيرة. وقالت إن الصندوق يتعاون فضلا عن ذلك مع صندوق الأمم المتحدة للسكان وبرنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز من أجل توعية المجتمع الدولي بالأبعاد الجنسانية لوباء الإيدز. ثم قالت إن الصندوق يتعاون أيضا على تنفيذ مشروع يهدف إلى التغلب على الصعوبات التي تواجهها المرأة المتطوعة لمعالجة مرضى الإيدز أو المرضى المشرفين على الموت.

١٤ - وأعربت عن الاعتقاد بأنه لا يمكن تحقيق أي هدف من أهداف التنمية ما دام العنف يدمر الأمم وحياة البشر ولذلك فإن صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة يشجع مشاركة المرأة على إعادة بناء السلام وتوطيد السلام. ثم قالت إن الصندوق يعمل فضلا عن ذلك على تعزيز وصول المرأة إلى مناصب المسؤولية في الحياة العامة.

١٥ - وذكرت أن صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة تعلم من التجربة أن العنف ضد المرأة يمارس في ظل الحرب وكذلك في ظل السلام، ولذلك فإنه يدافع عن حقوق المرأة، لا سيما عن طريق إدارة الصندوق الاستئماني لدعم القضاء على العنف ضد المرأة، الذي أنشأته الجمعية العامة بقرارها ١٦٦/٥٠. وأوضحت أن المساواة بين الجنسين وتحرير المرأة يستلزمان إجراء تغييرات منهجية لا يمكن أن تتحقق إلا عن طريق إنشاء شراكات على جميع المستويات. وقالت في خاتمة بيانها إن على المجتمع الدولي أن يوحد صفوفه من أجل القضاء على العنف ضد المرأة وتهيئة الظروف الملائمة لتحقيق هذين الهدفين، وهذا شرط ضروري لتحقيق التنمية المستدامة والسلمية.

١٦ - **السيد خان** (شعبة دعم المجلس الاقتصادي والاجتماعي والتنسيق): قال في معرض تقديمه لتقرير الأمين العام بشأن تنمية الموارد البشرية (A/58/348) إن نقاش المجلس الاقتصادي والاجتماعي رفيع المستوى تناول خلال ٢٠٠٢ مسألة تنمية الموارد البشرية وإن الإعلان الوزاري الصادر في ختام النقاش ما زال يكتسي طابع الراهنية في هذا الصدد.

١٧ - وقال إن العولمة تجبر المجتمع الدولي على تناول مسألة تنمية الموارد البشرية بمنظور جديد. ذلك أن المعارف والتعليم أمور صارت من الآن فصاعدا عناصر أساسية في المجتمع الراهن الذي تعد فيه الكفاءات الجديدة حاسمة والتعليم والصحة شرطين لازمين لتحقيق النمو الاقتصادي والقضاء على الفقر. وخلال السنوات الأخيرة، قدمت المنظومة على الخصوص المساعدة إلى البلدان من أجل إدماج تنمية الموارد

البشرية على نحو كامل في سياسات الاقتصاد الكلي ومبادرات التخفيف من حدة الفقر.

١٨ - وقال إن أي استراتيجية لتنمية الموارد البشرية يجب أن تكون منفتحة على الجميع، ولا سيما المرأة والفتاة. ويعد هذا الانفتاح أداة رئيسية لتعزيز النمو الاقتصادي والقضاء على الفقر. ومن الضروري إذن مراعاة نوع الجنس لدى وضع سياسات وبرامج تنمية الموارد البشرية وتنفيذها ومتابعتها وتقييمها.

١٩ - وتعد تقنيات المعلومات أداة جديدة لتنمية الموارد البشرية، وهو ما أكدته الجمعية العامة في قرارها ١٨٩/٥٦. فقد شددت الجمعية العامة في قرارها هذا على أهمية تقنيات المعلومات وشجعت اعتماد سياسات وتدابير من شأنها أن تقلص الهوة الآخذة في الاتساع والفاصلة بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وقد ساهمت الهيئات التابعة للأمم المتحدة بأساليب مختلفة في تمكين البلدان النامية من استخدام علم الحاسوب من أجل تنمية الموارد البشرية. وحددت فرقة العمل المعنية بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، التي أنشئت في ٢٠٠٢ بناء على طلب من المجلس الاقتصادي والاجتماعي، أولوية لها تتمثل في استخدام تقنيات المعلومات من أجل تنمية الموارد البشرية. وبفضل فريقها العامل المعني بتنمية الموارد البشرية وتعزيز القدرات، تعمل فرقة العمل بتعاون وثيق مع منظمات الأمم المتحدة المختصة وغيرها من الشركاء من القطاعين العام والخاص من أجل تعليم الأطراف المعنية استخدام تقنيات المعلومات استخداما أفضل.

٢٠ - ويؤكد التقرير على الطابع الاستعجالي لتعبئة الموارد من أجل تنمية الموارد البشرية. وقد أعطت المؤتمرات ومؤتمرات القمة الدولية التي عقدت مؤخرا فعلا دفعة جديدة لتسخير المساعدة العامة لأجل التنمية، غير أن الهوة الفاصلة بين الاحتياجات والموارد في مجالي الصحة والتعليم تظل شاسعة. فمن الضروري زيادة حجم تمويل التنمية وتخصيص جزء أكبر منه لتنمية الموارد البشرية.

٢١ - وقال في ختام كلمته إن التقرير يذكر استراتيجيات ترمي إلى تيسير الاندماج في مجتمع قائم على المعرفة والكفاءات وإلى تعزيز القدرات وإتاحة مزيد من الإمكانات أمام الأجيال القادمة والفئات الضعيفة ذات الاحتياجات الخاصة. وينبغي تكثيف الجهود الجماعية من أجل زيادة الاستثمارات في مجال التنمية البشرية، والقيام على سبيل الاستعجال بربط الأعمال الإنسانية ذات الأجل القصير بتدابير إنمائية ذات أجل طويل من أجل إعادة تشكيل القدرات البشرية التي فقدت بسبب الإيدز.

٢٢ - **السيد شامي** (شعبة السكان): قدم تقرير الأمين العام عن الهجرة الدولية والتنمية (A/58/98)، المعد عملا بقرار الجمعية العامة ٢٠٣/٥٦ الذي طلبت فيه الجمعية إلى الأمين العام أن يقدم إليها في دورتها الثامنة والخمسين تقريرا عن الهجرة الدولية والتنمية، يبرز فيه، ضمن أمور أخرى، الدروس المستخلصة والأنشطة الجارية فيما يتعلق بالهجرة الدولية والتنمية، وأن يلتمس مرة أخرى آراء الدول الأعضاء بشأن عقد مؤتمر للأمم المتحدة بشأن الهجرة الدولية والتنمية. وقد تضمن التقرير تلخيصا للآراء التي عبرت عنها الحكومات بشأن هذه المسألة. ونظرا للعدد الضئيل من الأجوبة الواردة - ربع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة فقط - لم يتيسر بعد اتخاذ قرار في هذا الصدد. ومن بين الدول السبع والأربعين التي قدمت رأيها، أعربت ٢٥ دولة فقط عن تأييدها عقد مؤتمر للأمم المتحدة بشأن الهجرة الدولية والتنمية، فيما عبرت الدول الأخرى عن تحفظات عللتها بكون الموارد المحدودة يمكن أن تستعمل على نحو أفضل إذا خصصت لتنفيذ الاتفاقات القائمة، وبأنه يمكن اللجوء إلى الآليات الموجودة ضمن منظومة الأمم المتحدة

لتسوية هذه القضايا، وبأن المفاوضات الثنائية أو الإقليمية لها حظوظ أكبر في أن تكلل بالنجاح في هذا المجال. وأكدت الدول المؤيدة لعقد مؤتمر من هذا القبيل على ضرورة حماية حقوق المهاجرين. وأكد عدد كبير من هذه الدول أن هذا المؤتمر ينبغي أن يكتسي طابعا تقنيا وتحليليا وأن يتناول جميع فئات المهاجرين. وأشارت الدول في غالب الأحيان إلى أن هذا المؤتمر من شأنه أن يتوج باعتماد توصيات أو مبادئ. واقترحت الحكومات التي أثارت مسألة تمويل المؤتمر أن تقوم المنظمة بتمويله. كما أشير كذلك إلى مصادر تمويل أخرى، مثل المساهمات الخاصة والجهات المانحة. غير أن الجهات المانحة شكلت نسبة الأغلبية من الحكومات التي عبرت عن تحفظات إزاء عقد المؤتمر.

٢٣ - وتناول التقرير أيضا بالدراسة كيف يمكن للهيئات المختصة، من داخل منظومة الأمم المتحدة أو خارجها، أن تضطلع بتسوية قضايا الهجرة الدولية والتنمية على نحو ملموس. ولا توجد في الوقت الراهن آلية دولية تعنى بالعلاقات المعقدة القائمة بين الهجرة والتنمية. غير أن المجتمع الدولي، وعيا منه بأن مسألة الهجرة تشكل جزءا من الانشغالات الدولية، متشبث بابتكار طرائق جديدة تتبعها المنظمة من أجل دعم العمل الرامي إلى تسوية المشاكل في هذا المجال.

٢٤ - وقال في ختام كلمته إنه يجدر في هذا الصدد الإشارة إلى أربع نقاط. أولا، يعد احتمال عقد مؤتمر للأمم المتحدة بشأن الهجرة الدولية والتنمية ضئيلا. وثانيا، يبدو من الجلي أكثر فأكثر أن على الأمم المتحدة أن تتناول هذه القضية بطريقة شاملة. وثالثا، فقد تزايدت حركة الأفراد عبر الحدود خلال السنوات الأخيرة تزايدا كبيرا وصارت تكتسي طابعا أشد تعقيدا بكثير. فللهجرة الدولية آثار مباشرة وغير مباشرة على حياة العديد من الأفراد والبلدان، حيث تعد الآن ظاهرة عالمية تهم عددا متزايدا من البلدان وتترتب عليها بالتالي نتائج ديموغرافية واقتصادية واجتماعية وسياسية واسعة المدى. ورابعا، يبدو جليا أن الهجرة الدولية ستظل خلال القرن الحادي والعشرين مسألة مركزية بالنسبة للأمم والمجتمع الدولي على حد سواء.

٢٥ - **السيد شودري** (وكيل الأمين العام والممثل الأعلى لأقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية): أشار إلى أن أوجه عدم المساواة بين الرجل والمرأة هي أكثر بروزا بكثير في أقل البلدان نموا منها في البلدان الأخرى، وأن النساء هن اللواتي يعانين أكثر. ويبين برنامج عمل العقد ٢٠٠١-٢٠١٠ لصالح أقل البلدان نمواً المبادئ والتدابير التي يتعين على هذه البلدان وعلى شركائها اعتمادها في سبعة مجالات أساسية، ويورد المساواة بين الجنسين باعتبارها من بين أهم المسائل المشتركة بين القطاعات. ويعد تحرر المرأة والمساواة بين الجنسين أمرين أساسيين لبلوغ الأهداف الإنمائية للألفية، وقد حقق عدد من أقل البلدان نموا تقدما ملحوظا في هذا الاتجاه. غير أنه على الرغم من تصديق أغلب هذه البلدان على اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، فإن تقارير أقل البلدان نموا عن تنفيذ هذه الاتفاقية ما زالت تورد حالات تمييز ضد المرأة، حيث أنها مستبعدة من الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية ولا تستفيد قدر الرجال من منافع التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

٢٦ - وتمنح برامج تشكل المرأة محورا لها وتمولها العديد من الجهات المانحة النساء إمكانية ممارسة مهاراتهن من خلال أنشطة إنتاجية، والحصول بيسر أكبر على الممتلكات، والمساهمة بقدر أكبر في اتخاذ القرارات. وهكذا تتيح منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية لنساء ريفيات الحصول على عمل من خلال القيام بأنشطة تدر عليهن الدخل. ويتيح الدعم الذي يقدمه صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة إلى شبكة أخصائيات الاقتصاد الأفريقيات الحصول بشكل أيسر

على تقنيات المعلومات. وتمكن حلقات العمل المختلفة التي تنظمها شعبة النهوض بالمرأة في أقل البلدان نموا من تعزيز دور المرأة في الاضطلاع بمناصب المسؤولية. إلا أنه من المؤسف أن ورقات استراتيجية الحد من الفقر، والتقييمات القطرية المشتركة، وإطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية، لا تضع في الاعتبار بما فيه الكفاية مسألة المساواة بين الجنسين. إن أقل البلدان نموا في حاجة إلى المساعدة ولا سيما من أجل تجميع وتحليل إحصاءات بحسب الجنس فيما يتعلق بالتقدم المحرز في تطبيق النصوص المنبثقة عن المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي عقدت في حقبة التسعينات. فليس بالوسع بلوغ أهداف الألفية دون مشاركة أكبر للنساء.

٢٧ - **السيد أبو طاهر** (المغرب): تحدث باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين فقال إن التعليم والتدريب والحصول على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات عناصر أساسية في تنمية الموارد البشرية، وإن مجتمع المانحين ينبغي له تعبئة مزيد من الموارد وزيادة التعاون في هذا المجال.

٢٨ - وقال إن مساهمة المرأة في التنمية تظل تعيقها عوامل عديدة، ولا سيما منها تزايد الفقر بين النساء، وهي الظاهرة التي نعتت بـ ''تأنيث الفقر''. وفي هذا الصدد، أقر منهاج عمل بيجين بأن تقرير المرأة لمصيرها من الناحية الاقتصادية شرط أساسي للقضاء على الفقر، وهو العملية التي تفترض إذن تحولا في علاقات القوة بين الرجل والمرأة.

٢٩ - وترى مجموعة الـ ٧٧ والصين أن مباشرة حوار صريح وبنَّاء بين الدول الأعضاء أمر صار لازما أكثر من أي وقت مضى، من أجل فهم ظاهرة الهجرة الدولية والتحكم فيها على نحو أفضل، ولا سيما هجرة الكفاءات من الجنوب إلى الشمال. وحيث أن الدول الأعضاء لم تصل بعد إلى توافق للآراء بشأن عقد مؤتمر دولي في هذا الموضوع، يتعين على الأمم المتحدة أن تعمل جاهدة على البحث عن الوسائل الملائمة للنظر في هذه المسألة المعقدة.

٣٠ - **السيد سيريو** (هنغاريا): تحدث باسم الاتحاد الأوروبي فأكد أن البلدان التالية، استونيا وبولندا والجمهورية التشيكية وسلوفاكيا وسلوفينيا وقبرص ولاتفيا وليتوانيا ومالطة وهنغاريا، التي انضمت إلى الاتحاد تؤيد هذا البيان، مثلها في ذلك مثل تركيا ورومانيا، وهما بلدان منتسبان إلى الاتحاد. وأشار فيما يتعلق بمشاركة المرأة في التنمية إلى بطء التقدم المحرز في مجال تعزيز المساواة بين الجنسين وتحرير المرأة ولا سيما في المجال السياسي. وأضاف أنه رغم التدابير المتخذة على جميع الصعد، فإنه يتعين على الحكومات أن تقوم على وجه الاستعجال بتصحيح أوجه عدم المساواة القائمة. وقال إنه يدعو البلدان أيضا إلى اتخاذ كافة التدابير اللازمة من أجل وضع حد للعنف ضد المرأة بجميع أشكاله وضمان المساواة من حيث إمكانية الحصول على الموارد الاقتصادية وفرص العمل، فضلا عن مشاركة المرأة في الحياة السياسية.

٣١ - وأشار إلى موضوع الهجرة الدولية والتنمية فقال إن عدد المهاجرين قد تضاعف بشكل كبير أثناء العقود الأخيرة، وإن هذه الظاهرة تعزى بدرجة كبيرة إلى عواقب العولمة وإن حركة الناس ليست أمرا خياريا دائما. وقال إن الاتحاد الأوروبي إذ يقرّ بالنفع الذي يعود به المهاجرون على البلدان المستقبلة وعلى بلدانهم الأصلية، يصر على اعتماد سياسة مشتركة فيما يتعلق بالهجرة، كما أنه بصدد وضع تدابير من أجل مكافحة الهجرة السرية والاتجار في البشر. وفي هذا الصدد، فقد رحب الاتحاد باعتماد اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الحدود الوطنية، ولا سيما اعتماد بروتوكوليها المعنيين بالنساء والأطفال والمهاجرين. وأشار في هذا الشأن إلى أن الأمم المتحدة

تقوم بدور رئيسي في جمع معلومات موثوقة بشأن الهجرة الدولية.

٣٢ - وأشار إلى المسائل المتصلة بالتنمية المستدامة، بما فيها التعاون الاقتصادي الدولي، فقال إن الاتحاد الأوروبي شرع في تركيز كل اهتمامه على متابعة المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التابعة للأمم المتحدة ولا سيما مؤتمر قمة الألفية. ومن هذا المنطلق فإن الاتحاد الأوروبي يرى، إذ لا تغيب عن باله أهمية تبسيط جدول أعمال اللجنة الثانية مع التأكيد على أهمية التشاور بشأن مسائل التنمية، أن البند ٩٣ (د)، المعنون ''تنفيذ الإعلان المتعلق بالتعاون الاقتصادي الدولي، وبخاصة تنشيط النمو الاقتصادي والتنمية في البلدان النامية، وتنفيذ الاستراتيجية الإنمائية الدولية لعقد الأمم المتحدة الإنمائي الرابع'' لم يعد ضروريا الإبقاء عليه في جدول أعمال الجمعية العامة.

٣٣ - **السيدة جان** (باكستان): أكدت أن وفدها يؤيد البيان الذي أدلى به ممثل المغرب باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين. وأشارت فيما يتعلق بمشاركة المرأة في التنمية إلى أن باكستان قد اتخذت عددا من التدابير من أجل تحقيق الأهداف الواردة في إعلان بيجين. وأنه قد تم إنشاء لجنة معنية بالمرأة من أجل النظر في تدابير النهوض بالمرأة ووضع خطة عمل وطنية لصالح المرأة، وذلك إلى جانب إنشاء وزارة للنهوض بالمرأة. وكذلك فقد تم تخصيص ثلث المقاعد للمرأة بالمجالس المحلية ومجالس المقاطعات والمجالس الوطنية، وذلك لأول مرة في تاريخ البلد. وبالتالي فقد انتخبت للعضوية في المجالس أكثر من ٤٠ ٠٠٠ امرأة وانضمت أكثر من ٢٠٠ امرأة إلى عضوية الجمعيات الوطنية وتلك التابعة للمقاطعات.

٣٤ - وأضافت أن لتعزيز الموارد البشرية دورا في القضاء على الفقر وفي النمو الاقتصادي في الأجل الطويل وأنه قد تم التشديد على أهمية هذا الدور في جميع المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التابعة للأمم المتحدة. وأن باكستان ترى في هذا التعزيز عنصرا رئيسيا من عناصر سياستها الرامية إلى الإصلاح الاقتصادي التي تشدد على الصحة والتعليم والحد من الفقر. وأن باكستان تولي اهتماما خاصا لإنشاء مؤسسات تتسم بالمسؤولية وذات شفافية لصالح الفقراء وسن قوانين من أجل إحلال اللامركزية ومن أجل إشراك المواطنين؛ وللقضاء على الفقر في الأرياف التي يقطنها من ٦٠ إلى ٧٠ في المائة من السكان؛ ولتعزيز إمكانيات التشغيل لشباب المدن، المتعلمين وغير المتعلمين؛ وللتدابير التي تستهدف قطاعي التعليم والصحة. وكذلك فقد تم إنشاء صندوق للتنمية البشرية لحشد الموارد. ولا ينبغي للإخفاق في التوصل إلى توافق آراء من أجل تنظيم مؤتمر للأمم المتحدة بشأن الهجرات الدولية أن يؤدي إلى إعاقة النظر في المسألة ضمن أطر أخرى إذ أن هذه الظاهرة تمس عددا كبيرا من البلدان (بلدان الأصل وبلدان العبور والبلدان المستقبلة). ويحدو باكستان الأمل من ثم في أن تشرع الجمعية العامة قريبا في عملية تسمح باتخاذ التدابير اللازمة للتصدي لهذه المشكلة العالمية.

٣٥ - **السيد ستانيسلافوف** (الاتحاد الروسي): ذكر أن تعزيز الموارد البشرية يجب أن يحظى بأهمية قصوى إذا كان لنا أن نحقق الأهداف الإنمائية للألفية. وذكر في هذا الصدد أنه ينبغي إضفاء الأولوية على التعليم الشامل وعلى الاستخدام المتزايد لتكنولوجيا المعلومات والاستفادة الجمة على وجه الخصوص من الإمكانيات التي تتيحها مسألة التأهيل المستمر والتعليم عن بعد من أجل تحسين نوعية العمالة وزيادة مرونة التنقل لصالحها وتحسين تكيفها مع تغيرات عالم العمل. واسترعى الانتباه إلى مسألة إمكانيات التعليم باللغة الروسية للروس الذين يعيشون بالخارج. ولقد برزت أهمية هذه المسألة في أعقاب انهيار الاتحاد السوفياتي

ورحيل عدد كبير من الروس إلى الخارج، وأشار إلى أن الاتحاد الروسي مقتنع بأنه يجب مراعاة هذا الأمر أثناء بحث الإجراءات الدولية المتعلقة بالتعليم.

٣٦ - وتكلم عن الهجرة الدولية فقال إنه قد تبين أن الهجرة تجري بوتيرة أسرع كثيرا مما ينبغي بدرجة تجعل معظم الدول المعنية غير قادرة على ضبط الهجرة واتخاذ التدابير اللازمة لمواجهة الآثار المترتبة عنها. وليس هناك حل شامل لهذه المشكلة، إذ أن كل حالة تختلف عن غيرها وتقتضي حلا مناسبا لها. وأشار إلى أن الاتحاد الروسي يؤيد عقد مؤتمر بشأن الهجرة الدولية والتنمية وهو مؤتمر يجب أن تحدد فيه استراتيجيات مشتركة لتناول هذه المشكلة المتعددة الجوانب. كما سيشكل هذا المؤتمر فرصة لبحث الأسباب الجذرية للهجرة وتغيرها وتأثير الهجرة على بلدان الأصل وبلدان العبور والبلدان المستقبلة، فضلا عن التدابير التي يمكن النظر فيها من أجل ضبط تدفق الهجرة ومكافحة الهجرة السرية. وفي هذا الصدد، يتعين دعم التعاون الدولي. ولقد حدد برنامج العمل المعتمد في عام ١٩٩٦ لدى اختتام المؤتمر الإقليمي لمعالجة مشاكل اللاجئين والمشردين والأشكال الأخرى للتشريد القسري أو غير الطوعي والعائدين في بلدان رابطة الدول المستقلة والدول المجاورة ذات الصلة، مبادئ التعاون فيما بين بلدان رابطة الدول المستقلة والبلدان الأخرى المعنية وكذلك المنظمات غير الحكومية بشأن المسائل المتعلقة بالهجرة في المنطقة.

٣٧ - **السيدة بوليدو** (فنزويلا): قالت إن فنزويلا قد وضعت برنامجا للإنعاش الاقتصادي يهدف إلى الحد من الفقر وتحسين مستوى معيشة السكان وذلك عن طريق التشديد على الأعمال الاجتماعية التي تراعى فيها مبادئ العدالة الاجتماعية والمشاركة الديمقراطية. ولقد شرعت الحكومة في تعميم فرص الاقتراض وإنشاء مؤسسات تهدف إلى تيسير الائتمان، ومن ثم، تحقيق المشاركة النشطة من جانب أشد الفئات السكانية فقرا في الاقتصاد الإنتاجي، وقالت إنه يتعين اعتماد سياسات وتدابير ترمي إلى تقليص الفرق المتنامي بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية، ولا سيما فيما يتعلق بتكنولوجيا المعلومات، وتخفيض الديون الخارجية من أجل تخفيف أعباء البلدان الفقيرة. وأشارت إلى أنه قد يكون من الأفضل أيضا تحويل الديون إلى برامج لتنمية الموارد البشرية.

٣٨ - وأضافت قائلة إن فنزويلا ترى ضرورة وضع نظام جديد للتعاون الدولي يتسم بمزيد من الإنصاف والعدالة، تدعمه آليات ابتكارية للقضاء على فقر السكان وتشجيع التنمية. وإن زيادة الفقر المدقع لتقتضي إعادة توزيع الموارد بشكل متوازن وعادل. وأشارت إلى أن فنزويلا تضفي من ثم أهمية خاصة على التعاون فيما بين بلدان الجنوب وأن ذلك يعد آلية يجب تطويرها من أجل تعزيز استقلال البلدان النامية الاقتصادي وضمان المشاركة المتساوية والفعالة لهذه البلدان في النظام الاقتصادي العالمي. وأضافت أن التعاون فيما بين بلدان الجنوب يجب أن يكون تعاونا مكملا للتعاون بين بلدان الشمال وبلدان الجنوب وأن يستفيد من الموارد المالية التكميلية. وأشارت إلى أن فنزويلا تشارك كذلك في التعاون والمساعدة على المستوى الإقليمي ولا سيما في إطار صندوق الكاريبي.

٣٩ - **السيد مهندران** (سري لانكا): قال إن للهجرة صلة محورية بالتنمية، لأنها ذات تأثير هام على الصعيد الاقتصادي، ولا سيما فيما يتعلق بالبلدان النامية. وإن سري لانكا لديها حوالي مليون نسمة من مواطنيها بالخارج، مما يعود بالنفع على الاقتصاد الوطني وعلى اقتصادات البلدان المستقبلة. وقال إنه يرحب بالمبادرة التي اتخذتها بعض البلدان الأعضاء بالاتحاد الأوروبي من أجل تشكيل لجنة عالمية بشأن الهجرة الدولية، ستكون بمثابة هيئة مستقلة تتألف من شخصيات بارزة وتتكفل بتحليل هذه الظاهرة وبوضع توصيات في هذا

الشأن. وأشار إلى أنه يرى أن هذه المبادرة هي عنصر إيجابي وذلك إلى حين التوصل إلى توافق في الآراء بشأن عقد مؤتمر دولي يعني بالهجرة.

٤٠ - **السيد جوبيناثان** (الهند): قال إن التركيز على الموارد البشرية أمر أساسي لتحسين قدرات الإنتاج ونمو الاقتصاد، وأنه ينبغي للاستراتيجيات المعنية بهذا الأمر أن تتضمن برامج خاصة لتشجيع حصول الجميع على التعليم والرعاية الصحية. ويعد تحسين التعاون الدولي، ولا سيما تمويل التنمية، من الأمور التي لا غنى عنها لتمكين البلدان النامية من تطوير إمكانياتها البشرية. وقال إن مستويات المساعدة الإنمائية الرسمية لا تزال أقل كثيرا من النسبة المستهدفة، وهي ٠,٧ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، وإن البلدان النامية لن يكون بوسعها أن تتقدم إلا إذا وفت البلدان المتقدمة النمو بتعهداتها فيما يتعلق بالموارد المالية وتعزيز القدرات. وينبغي للمفاوضات التجارية أن تتوصل كذلك إلى تدابير فعالة تتيح إمكانية دخول منتجات وخدمات البلدان النامية إلى الأسواق، بشكل يجعل من التجارة محركا للنمو.

٤١ - وأضاف قائلا إن الهند قلقة بشكل خاص بشأن موضوع الهجرة، لأن عدد المهاجرين الهنود في العالم يصل إلى ٢٠ مليون نسمة؛ ولقد أسهم هؤلاء، بعملهم المضني في تنمية البلدان المستقبلة، وكذلك في تنمية الهند. وتستتبع العولمة وجود ترابط وثيق بين الهجرة من جهة، والقدرات التجارية والقدرة على التنافس والتشغيل من جهة أخرى. ولقد بدأت سياسات الهجرة تتجاوز حدود السياسات الاجتماعية. كما أن إجراءات ضبط الهجرة قد تأخذ شكل فرض حواجز غير تعريفية في إطار الشركات متعددة الجنسيات. ويجب على البلدان المتقدمة النمو أن تستجيب بشكل إيجابي أكبر، لطلبات تحسين إمكانية نفاذ البلدان النامية إلى أسواقها. وفيما يتعلق ببلدان مثل الهند، فإن المكاسب التي تتحقق، بالتفاوض، تتوقف على مدى إتاحة الفرصة لمقدمي الخدمات للعمل في الأسواق الأجنبية، سواء كان ذلك عن بعد أو نتيجة انتقال العاملين المؤقت.

٤٢ - **السيد لانقمور** (المراقب عن منظمة العمل الدولية): أشار إلى هشاشة أوضاع المهاجرين الدوليين الذين قد يتعرضون للتمييز والاستغلال والفقر. وأشار إلى أن الهجرة يجب أن تتم بوتيرة تسمح للمهاجرين بالاندماج في المجتمعات المستقبلة التي يجب أن تنفتح على تعدد الثقافات وأن توفر حق الإقامة والمواطنة للمهاجر أو مركزا مساويا لذلك. وتعد الخدمات التي من قبيل برامج التوجيه والتأهيل اللغوي وتوفير السكن والتأهيل المهني، من الأمور المفيدة جدا. وترمي الصكوك الرئيسية لمنظمة العمل الدولية فيما يتعلق بالهجرة إلى القضاء على التمييز فيما يتصل بالتشغيل وظروف معيشة المهاجرين. ويتكون هدف هذه الصكوك من شقين هما: تنظيم ظروف عملية الهجرة وتوفير حماية خاصة للفئة المستضعفة من العمال. وتنطبق على المهاجرين كذلك الصكوك الأخرى الصادرة عن منظمة العمل الدولية المتصلة بالتمييز وأعمال السخرة والحد الأدنى للمرتبات والحق في إجازة الأمومة وغيرها. وترى منظمة العمل الدولية أن تطبيق سياسة التكافؤ في الأجور على الجميع لا يعد تدبيرا حمائيا للمهاجرين وحسب بل وبمثابة حض على العدالة الاجتماعية، ذلك أن مؤدى هذه السياسة هو ضمان تساوي تكلفة عمل المهاجر لتكلفة عمل المواطن.

٤٣ - **السيد دال أوليو** (المراقب عن منظمة الهجرة الدولية): قال إن تنقل الأشخاص أصبح جانبا ضروريا لا يمكن تفاديه من جوانب المجتمع المعولم. وأشار إلى أن المهاجرين يقدمون إسهاما هاما للبلدان التي يقصدونها، ولبلدانهم الأصلية. سواء كانت هذه البلدان فقيرة أم غنية. وأشار إلى أن منظمة الهجرة الدولية ترى ضرورة أن تضمن

أربعة عناصر هي: تيسير الهجرة المشروعة، ولا سيما هجرة العمال؛ ومكافحة الهجرة السرية؛ وضمان توافر حماية دولية ضد الهجرة القسرية؛ وتنظيم العلاقة بين الهجرة والتنمية، بمعنى الاهتمام بإسهام الهجرة في التنمية المستدامة وبأن تسهم التنمية من جانبها في تنظيم الهجرة. ولقد تم التركيز في السابق على الآثار السلبية التي تلحقها الهجرة بالتنمية، غير أنه قد بدأ الآن الإقرار بالآثار الإيجابية للهجرة. ويمكن في الواقع، اعتبار المهاجرين بمثابة عناصر محتملة لتعزيز التنمية لأنهم يدعمون أواصر التعاون بين بلدان الأصل والبلدان المستقبلة، ويسهمون في التنمية بفضل استثماراتهم وتحويلاتهم المالية، التي تعد الإسهام الأوضح للمهاجرين في بلدانهم الأصلية وبالنسبة للعديد من البلدان النامية. ولذا، يلزم وضع سياسات فعالة لتشجيع تحويل هذه الأموال واستخدامها بشكل فعال، وإعداد الكوادر الوطنية والمتعددة الأطراف لإدارة الهجرة.

٤٤ - وأضاف قائلا إن الرفاهية الوطنية، في عالم اليوم، تقوم إلى حد كبير على نوعية الموارد البشرية للبلد ومدى مشاركتها، ولذا فقد أصبحت الهجرة موضوعا يحظى بأهمية أكبر في المناقشات المتعلقة بالتنمية. وقال إنه يجب على حكومات هذه البلدان وضع سياسات للاستفادة من إمكانيات المهاجرين في تنمية بلدان الأصل، وإن منظمة الهجرة الدولية تعتزم المساهمة في هذه الجهود.

٤٥ - **السيدة فرودنشوس - رايشل** (منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية): قالت إن منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو) قد اتخذت تدابير متنوعة لإدماج المرأة اقتصاديا في التنمية الصناعية، ولا سيما في قطاع التصنيع. وحيث أن اليونيدو هي الهيئة الوحيدة التابعة للأمم المتحدة المعنية بالتنمية الصناعية، وبالتالي بحالة المرأة في مجال الصناعة، فقد نظمت مشاريع ترمي صراحة إلى تهيئة ظروف إيجابية لرئيسات المشاريع. وقالت إن تحرر المرأة الاقتصادي والاجتماعي، والمرأة تعد من عناصر التغيير الهامة، يمكن أن يؤدي إلى إحداث تغيير إيجابي في مجالي التعليم والصحة، بما في ذلك مكافحة الإيدز وزيادة الإنتاجية.

٤٦ - وأضافت قائلة إن ثلاثة أخماس الفقراء في العالم هم من النساء أو الفتيات. وإنهن يركزن عادة على زراعة الكفاف، وكثيرا ما يعملن في مشروعات صغيرة جدا غير قادرة إلا فيما ندر على أداء وظائف مثل السوقيات أو تدبير التكنولوجيا أو الحصول على المعلومات التجارية. وفي الغالب أيضا لا تتمتع النساء، عندما يترأسن المشاريع، بإمكانيات مساوية لإمكانيات الرجال، من حيث قدرة الحصول على الموارد والخدمات الإنتاجية، ولا سيما القروض وفرص التدريب. وبغية تلبية هذه الاحتياجات، فإن برامج تكوين القدرات التي تنظمها اليونيدو لصالح رئيسات المشاريع، تجمع بين التأهيل في مجال إدارة المشاريع، والتأهيل التقني، بحسب تقييم الاحتياجات الذي يتم بأساليب تشاركية ووفق ما تراه اليونيدو، فإن تدخلاتها في تنمية المشاريع تشكل إسهاما بالدرجة الأولى في التنمية الاقتصادية وتحرير المرأة، اجتماعيا وماليا، وإسهامها بالدرجة الثانية في إدرار الدخل. وترمي هذه التدخلات، عن طريق إسداء المشورة، إلى التعرف على العقبات والجمع بين التأهيل التقني والتأهيل الإداري. وهي تركز على استدامة وإنشاء القدرات المؤسسية، وتأهيل جماعات المساعدة الذاتية وتعزيز العلاقة مع آليات الإقراض.

٤٧ - وأضافت قائلة إن أغلبية البرامج التي أنجزتها اليونيدو من أجل تطوير مشاريع نسائية تتعلق على وجه الخصوص بأفريقيا، ولقد تم التشديد في ذلك على قطاع التغذية والمنسوجات والجلود. وتم تنفيذ أنشطة في جمهورية تنزانيا المتحدة وفي رواندا والمغرب وفيتنام. وجرى تنفيذ مبادرات مماثلة في كينيا وملاوي وأوغندا وبوركينا فاسو والسنغال. وجرى التركيز على المشاريع الصغيرة التي تملكها النساء،

وهذه المشاريع يمكن أن تقوم بدور أساسي في النمو الاقتصادي والتنمية المنصفة للبلدان النامية. وبغية تحسين فرص إنتاجية النساء، وبالتالي تحسين مركزهن في قطاعي الصناعة والاقتصاد، يتعين تزويدهن بفرص متكافئة للحصول على المعرفة والتكنولوجيا والقروض، فضلا عن الفرصة التجارية. وبالتالي، فإن التأهيل في مجال التقنيات الحرفية والتقنيات المتقدمة تأهيل أساسي لكي يتسنى للنساء تقلد مناصب ذات مرتبات أعلى.

٤٨ - **السيدة زوبزيفيتش** (كرواتيا): أعربت عن شعورها بخيبة الأمل لعدم إجراء مشاورات غير رسمية مشتركة في اللجنة الثانية واللجنة الثالثة بشأن المسائل التي بحثت اليوم. وذكرت أن المساواة بين الجنسين أمر ذو أهمية أساسية للنمو الاقتصادي والتنمية المستدامة، وهما من الأهداف الرئيسية للعولمة، وأن المساواة ضرورية أيضا لتحقيق التوزيع المنصف للإيرادات في العالم. وقالت إنه لا يزال يتعين بذل المزيد من أجل الحد من البؤس وزيادة النمو الاقتصادي، وقد ثبت أيضا أن التنمية الاجتماعية الموجهة للنساء والفتيات تؤدي إلى تحسين الإنتاجية وزيادة الفعالية والنمو.

٤٩ - وأضافت قائلة إن كرواتيا على علم بأوضاع عدم المساواة المستمرة حتى في بلدها فيما بين الرجال والنساء، وإنها بالتالي تشجع التشديد على المساواة بين الجنسين فيما يتعلق بحقوق الإنسان كافة. وعلى الصعيد الدولي، أشارت إلى أن كرواتيا تسعى جاهدة إلى تشجيع هذه المبادئ، ولا سيما ما يتعلق منها بالاشتراك الكامل للجنسين في جميع الأنشطة، وذلك عن طريق المشاركة في أعمال منظومة الأمم المتحدة، ولا سيما في لجنة وضع المرأة وأمانة اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة.

٥٠ - وأضافت قائلة إن كرواتيا، بوصفها عضوا في اللجنة الاستشارية لصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة، تؤيد أعمال هذا الصندوق، وتعرب عن امتنانها لمشاركة الصندوق في المبادرة الرائدة الرامية إلى تعزيز تطبيق اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة في بلدان أوروبا الوسطى والشرقية. ولقد انعقد اجتماع إقليمي للخبراء، تحقيقا لهذه الغاية، في زغرب في أيار/مايو ٢٠٠٣، وذلك بفضل التعاون الذي أبدته حكومة كرواتيا والصندوق المذكور.

٥١ - وأضافت قائلة إن الهجرة الدولية تسهم إسهاما كبيرا في التنمية الاقتصادية؛ وإن عدد المهاجرين الدوليين في العالم آخذ في الازدياد، وقد يصل إلى ١٧٥ مليون نسمة. وإن الشبكات الإثنية عبر الوطنية والمغتربين ييسرون نقل المعرفة والتكنولوجيا عبر الحدود، ويعززون الصلات فيما بين المهاجرين ومجتمعاتهم الأصلية، وزيادة مشاركة المهاجرين في تنمية هذه المجتمعات. وكذلك لا تزال المرتبات التي يحولها المهاجرون تشكل دخلا إضافيا كبيرا للعائلات والأسر المعيشية التي تبقى في البلدان الأصلية، مما يتجاوز كثيرا حجم المعونة الحكومية من أجل التنمية.

٥٢ - واختتمت كلمتها قائلة إنه مما يؤسف له أن ظاهرة الهجرة تتسم كثيرا بطابع غير قانوني، يسفر أحيانا عن الاتجار في البشر. وإن كرواتيا هي بلد عبور للمهاجرين وليست مقصدا لهم بنفس الدرجة. كما تعاني كرواتيا نتيجة الحروب التي عصفت بها مؤخرا، من مشكلة المشردين واللاجئين، وهي مشكلة تزداد تعقدا نتيجة كون الأراضي الكرواتية التي يرغب معظم المغتربين في العودة إليها، هي من المناطق التي دمرتها الحرب. ولذا فإن إحدى أولويات تنمية البلد تتمثل في الإنعاش الاقتصادي والتنمية المستدامة.

٥٣ - **السيد روخاس** (شيلي): قال إن التعاون الاقتصادي الدولي لا يزال غير كاف بالمرة، وإنه لا يتيح تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وقال إنه يأسف على وجه الخصوص لكثرة عدد القواعد واللوائح التي تحكم المشاريع التي تتلقى المعونة

من المنظمات الدولية، فهذه القواعد واللوائح يمكن أن تعيق البلدان النامية عن متابعة أولوياتها الحقيقية فيما يتعلق بالتنمية. وينبغي زيادة المساعدة المالية زيادة كبيرة، غير أنه يجب أيضا توجيه الاستثمار الخاص نحو التنمية المستدامة. وذكر أنه ينبغي الإقرار، بالطبع، بأنه لن يتسنى، دون مشاركة القطاع الخاص النشطة، تحقيق الأهداف الواردة في جدول أعمال القرن ٢١، وبأن التنمية المستدامة ستظل بمثابة سراب. وأشار إلى نقل التكنولوجيا فقال إن التقدم في هذا المجال بطئ للغاية، وإن المجتمع الدولي يدرك تمام الإدراك ضرورة إنشاء صندوق خاص من أجل نقل التكنولوجيا، لكن لا يزال هناك، في هذا المجال، فرق شاسع بين الرغبات المعلنة وبين الحقائق. وليس هناك ما يكفي من التدابير المحفزة لتحقيق نتائج جيدة في مجال تقديم المعونة الحكومية. ويلزم، على سبيل المثال، إنشاء صناديق مالية لكي يتسنى للبلدان النامية تحقيق إنتاج نظيف خال من التلوث، أو لتمويله جزئيا. وذكر أنه يجب تفادي الازدواجية في العمل؛ وأن متابعة الأهداف الواردة، على سبيل المثال، في إعلان الألفية، أو في خطة تنفيذ جوهانسبرغ، أو في توافق آراء مونتيري، متابعة منتظمة قابلة للقياس كميا يمكن أن تؤدي إلى تحقيق النمو الاقتصادي للبلدان النامية وتنميتها، وتسفر بالتالي، عن خفض الفقر إلى النصف من الآن وحتى عام ٢٠١٥.

٥٤ - واختتم ممثل شيلي كلمته قائلا إنه يرى، مثله في ذلك مثل وفود أخرى، أن اللجنتين الثانية والثالثة يجب أن تشكلان مجموعة غير رسمية للنظر معا في المشكلات ذات الاهتمام المشترك.

٥٥ - **السيد تالبوت** (غيانا): أشار إلى أن بلده يؤيد مبدأ تحرير المرأة، وأنه توجد ببلده أيضا حصص عمل مخصصة للمرأة في المؤسسات الرئيسية؛ وأنه لا توجد بغيانا أية عراقيل قانونية أمام مشاركة المرأة في الحياة العامة. وغالبا ما نجد أن أداء المرأة يفوق أداء الرجل.

٥٦ - وأضاف مذكِّرا، فيما يتعلق بالهجرة، أن عدد المغتربين الغيانيين يتزايد بشكل كبير في الخارج، وخاصة في أمريكا الشمالية، وأن ٢٥ في المائة من سكان غيانا موجودون على الأرجح خارج إقليم غيانا. وقال إنه لا توجد في غيانا سياسة تعيق الهجرة، وذلك يسفر عن خسارة صافية في الموارد البشرية، مما يبعث على الخوف من تناقص سكان غيانا، إذا ما استمرت الهجرة. وذكر أن هناك نزوحا فعليا للكفاءات، وأن غيانا تؤهل، إلى حد ما، أبناءها لغرض التصدير؛ وأن نزوح الأشخاص المؤهلين هذا، أمر باهظ التكلفة. وأضاف أن هناك تدفقا في نفس الوقت، نحو غيانا، يتمثل في أشخاص يعودون إلى البلد ولكنهم من ذوي السجل الإجرامي، مما يجعل عودتهم تسفر عن شكل جديد من الجريمة في أرض الوطن.

٥٧ - وأردف قائلا إن للهجرة مع ذلك جانبا إيجابيا يتمثل، على وجه الخصوص، في تحويل مرتبات الغيانيين العاملين بالخارج، وتساهم هذه الأموال المحولة في تكوين استثمارات محلية. وأعرب ممثل غيانا عن شكره للأمم المتحدة نتيجة تشخيصها لمدى تأثير الجاليات المغتربة في منطقة الكاريبي، ولا سيما المغتربين من المتخصصين في تكنولوجيا المعلومات. وأضاف أن تواجد المهاجرين الغيانيين بالخارج يدفع إلى اهتمام بلدان المقصد ببلدهم الأصلي، مما قد يؤدي إلى تشجيع الإبقاء على العلاقات مع البلد الأم. وقال إن تعقد الحالة أمر غني عن التأكيد غير أنه من المؤكد أن قضية الهجرة هي قضية دولية. ولن يكفي التطرق إلى هذه المشكلة على المستويات الإقليمية فقط. وتحبذ غيانا كذلك النظر في هذه المسألة على الصعيد الدولي، ما قد يعني عقد مؤتمر أو اجتماع دولي بصورة أو بأخرى في موضوع الهجرة والتنمية، غير أنه ينبغي، في هذه الحالة، التوافر على

المشكلات الواجب تناولها وإمعان النظر فيها. ومهما يكن، فإن على الأمم المتحدة أن تقوم بدور أكبر مما تقوم به الآن في هذا المضمار. ويمكن التفكير في عقد دورة استثنائية للجمعية العامة تكرس لموضوع الهجرة. ويمكن للأمانة العامة من جانبها أن تضطلع بدور أنشط، عن طريق إجراء دراسات. ويمكن كذلك للجنة السكان والتنمية أن تنظر في المسألة.

رفعت الجلسة الساعة ١٣/٠٠.